

Distr.: Limited
12 December 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثامنة والعشرون المستأنفة

فيينا، ١٢ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

مشروع التقرير

المقرر: أحمد معاطي (مصر)

إضافة

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية

١- نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في الجلسة الأولى من دورتها الثامنة والعشرين المستأنفة، التي عقدها بالاشتراك مع لجنة المخدرات في دورتها الثانية والستين المستأنفة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، في البند ٤ من جدول الأعمال، ونصه كما يلي:

"٤- مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:

(أ) عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالي؛

(ب) التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية لبرنامج المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(ج) أساليب عمل اللجنة؛

(د) تكوين ملاك موظفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمسائل الأخرى ذات الصلة."

٢- وكان معروضاً على اللجنة من أجل النظر في البند ٤ ما يلي:

(أ) مذكرة من الأمانة عن عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالي

(E/CN.7/2019/3/Add.1-E/CN.15/2019/3/Add.1)؛



- (ب) تقرير المدير التنفيذي عن الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2019/14-E/CN.15/2019/16)؛
- (ج) تقرير المدير التنفيذي عن التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي داخل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2019/15-E/CN.15/2019/17)؛
- (د) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2019/16-E/CN.15/2019/18)؛
- (هـ) ورقة اجتماع تتضمن مشروع خطة تنفيذ البرنامج السنوية لعام ٢٠٢٠ الخاصة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2018/CRP.11-E/CN.15/2018/CRP.8).
- ٣- وألقى كلمة استهلاكية كلٌّ من مدير شعبة الإدارة ومدير شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب). وألقى كلمة استهلاكية أيضاً ممثل إسبانيا بصفته رئيساً مشاركاً للفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب ووضعه المالي.
- ٤- وتكلّم المراقبان عن مصر (نيابةً عن مجموعة الـ٧٧ والصين) وناميبيا (نيابةً عن مجموعة الدول الأفريقية). وتكلم أيضاً ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية وأفغانستان وكولومبيا والصين والبرازيل والاتحاد الروسي واليابان ونيجيريا. كما تكلم المراقبان عن هولندا وسويسرا.

ألف - المداولات

- ٥- تقدم العديد من المتكلمين بالشكر إلى المدير التنفيذي، يوري فيدوتوف، على العمل الذي اضطلع به في قيادة المكتب على مدى العقد الماضي، ورحبوا بتولي المديرية التنفيذية الجديدة، عادةً فتحي والي، هذا المنصب.
- ٦- وأعرب عدة متكلمين عن تقديرهم للفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب ووضعه المالي لدوره الهام وجهوده العظيمة في العمل على تعزيز الشفافية في المكتب وإخضاعه للمساءلة وتدعيم التعاون والثقة بينه وبين الدول الأعضاء. وأشير إلى العمل الذي اضطلع به الفريق العامل كمحفّل مفيد لإجراء مشاورات واستعراضات منتظمة بشأن مسائل متنوعة منها تلك المتعلقة بوضع خطط المكتب البرنامجية، وتنفيذ البرامج المواضيعية العالمية والإقليمية والقطرية، والمسائل المالية والإدارية ومسائل أخرى. وفي ذلك الصدد، سلّط الضوء على أهمية تقديم معلومات شفافة وحسنة التوقيت لدعم عملية اتخاذ القرارات. وحثّ المكتب على زيادة جهوده لتحقيق تلك الغاية.
- ٧- وأثناء المناقشات بشأن الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، أُبرزت أهمية الحصول على تمويل مستدام لتنفيذ الولايات المسندة إلى المكتب في مجالي المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والعدالة الجنائية. وأشار عدة متكلمين بقلق إلى التحديات التي تواجه

المكتب بسبب العجز في التمويل العام الغرض، وأكدوا على أن استمرار ذلك الاتجاه في التمويل يمكن أن يُضعف قدرة المكتب على تنفيذ المهام البرنامجية الأساسية على نحو فعال، ولا سيما العمل المعياري والتوجيه المواضيعي الاستراتيجي والبحوث. وطلبوا من المكتب أن يحرص على تقديم الميزانيات في دورات الميزانيات المقبلة على نحو يتقيد تقيداً تاماً بالقرارات الصادرة في هذا الشأن وقبل عرضها على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بوقت كاف من أجل ضمان إجراء مشاورات ومناقشات مسبقة بشأنها. وطلبوا من المكتب أيضاً أن يزيد من مستوى الشفافية في عملية صرف الموارد وتخصيصها، وأن يوسع استخدامه لتكاليف دعم البرامج.

٨- وأكد عدة متكلمين مجدداً على أهمية حصول المكتب على تمويل كاف ومستقر يمكن التنبؤ به، من أجل ضمان استمرارية تقديم المساعدة التقنية، ولا سيما إلى البلدان النامية. وأكد على ضرورة أن يعمل المكتب على تعزيز فعالية برامجه وأنشطته في مجال المساعدة التقنية بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والاسترشاد بآرائها.

٩- ورحب عدة متكلمين بالجهود التي يبذلها المكتب فيما يتعلق بتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تعزيز قدرته الاحتياطية. ودعا بعض المتكلمين إلى اتباع نهج متوازن، وشددوا على أن حرص المكتب على المشاركة المتواصلة، في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية، والنهج المتكامل الذي يتبعه في إعداد البرامج المواضيعية العالمية والإقليمية والقطرية، عنصران يساهمان في تحقيق الأثر المتوخى من المساعدة التقنية التي يقدمها. ودعا بعض المتكلمين إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة، وإلى مواصلة تعزيز التنسيق مع المنسقين المقيمين وسائر الوكالات.

١٠- وسلط بعض المتكلمين الضوء على ضرورة تعزيز اتباع نهج قائم على النتائج في التعاون التقني، بما يتماشى مع عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تركز على المساءلة والشفافية. وشدد بعض المتكلمين على أن العمل الذي يضطلع به المكتب قد أسهم كثيراً في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تحقيق غايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأكد بعض المتكلمين أن الولايات المسندة إلى المكتب لها طابع متخصص ولا يمكن استنفادها في سياق أهداف التنمية المستدامة.

١١- وسلط بعض المتكلمين الضوء على الحاجة إلى أن يواصل المكتب تنفيذ الإصلاح الإداري للأمم المتحدة، وأن يعمل في هذا الصدد على تعزيز الجهود الرامية إلى النهوض بالشفافية والمساءلة في عمل المكتب.

١٢- وسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز ثقافة التقييم داخل المكتب في جميع مراحل عمليات تخطيط البرامج وإعدادها وتنفيذها في سياق الإدارة القائمة على النتائج.

١٣- ورحب عدة وفود بالتقدم الذي أحرزه المكتب في تحقيق المساواة بين الجنسين في تكوين ملاك موظفيه. وطلب إلى المدير التنفيذي للمكتب أن يزيد من الجهود المبذولة من أجل تحقيق المساواة في تمثيل النساء على مستوى الفئة الفنية والرتب العليا وعلى مستوى تقرير السياسات، وأن يقدم تقريراً إلى اللجنتين عن التقدم المحرز في بذل تلك الجهود.

١٤- ورأى العديد من المتكلمين أنه يلزم بذل جهود أكبر من أجل زيادة التنوع الجغرافي والتمثيل الجغرافي العادل في تكوين ملاك موظفي المكتب. وأعرب عن القلق بشأن عدم إحراز تقدم كاف في الجهود الرامية إلى تعزيز تمثيل البلدان النامية، وخصوصاً البلدان غير الممثلة أو الناقصة التمثيل. وطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمل على تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان التمثيل الجغرافي العادل، وخصوصاً في الفئة الفنية والرتب العليا ومستويات تقرير السياسات، وذلك بوسائل منها إنشاء فريق معني بالتمثيل الجغرافي المتوازن داخل مكتب المدير التنفيذي.

١٥- وشدد عدد من المتكلمين على الأهمية التي تحظى بها المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة في سياق سياسات التوظيف، وسلطوا الضوء على الحاجة إلى الاستناد إلى معياري الكفاءة والجدارة في اختيار الموظفين، بما في ذلك عند النظر في سبل تعزيز التوازن بين الجنسين وزيادة التمثيل الجغرافي.

١٦- وأشارت الوفود أيضاً إلى سياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي، وفي هذا الشأن، دُعي المكتب إلى مواصلة جهوده الرامية إلى تنفيذ التوصيات ذات الصلة.

باء- الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٧- أثناء الجلسة المشتركة، أحاطت اللجنة علماً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٧/٢٣٦، الذي قرّر فيه المجلس تحديد ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب ووضع المالى، حتى الموعد المقرر لانعقاد دورتي لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في النصف الأول من عام ٢٠٢١، وانتُخبت ناتاشا بينيرو أغوستيني (البرازيل) رئيسة مشاركة للفريق العامل وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في قرار لجنة المخدرات ١٣/٥٢ وقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٣/١٨.